عديدة ، كما ان انجازاتنا لا يستهان بها ، وبناء عليه فان وضعنا جيد » . واضاف سابير : « انني افهم المطالب التي يقدمها جمهور العاملين ، وهذا أمر طبيعي ، لان كل شخص يرغب بتحسين مستواه المعيشي والحصول على دخل أكبر وتحسين شروط عمله » .ثم تطرق سابير الى المشاغبات والمقاطعات التي حصلت داخل المؤتمر فقال : « انني أعلم ومقتنع جدا ، ان هؤلاء المشاغبين الذين يرفعون أصواتهم كلما صعد أحد لالقاء كلمته ، لن يستفيدوا شيئا من هذا المؤتمر وانني افترض ان قرارات مهمة ستتخذ هنا لصالح العمال ولصالح كل عضو في الهستدروت » (ر٠ا٠ ٧٤/٣/١٣ ، عدد ٤٨٥ ص ٢٩٠) .

وقال سابير مبررا قرار الحكومة بتقليص المعونات : « ان المسألة تكمن فيمن نأخذ منه المال ولمن نعطيه . وانا لا افهم لماذا يجب ان نأخذ بواسطة الضرائب الاموال من العامل ، واعطاء الخبز الرخيص للجميع . فعندما ترتفع الاسعار في الخارج ، فمن الواضح انه يجب على احدهم دفع ذلك . فاذا استمرينا باعطاء المعونات للجميع — فان جزءا غير قليل من الناس كان سيتلقاها دون ان يكون له حق في ذلك » (دامار ٧٤/٣/١٧) .

وكان سابير قد سبق واشار في معرض تقديمه للموازنة الجديدة للكنيست الى ان اعباء الحرب التي بلغت ٣٠ مليارا من الليرات الاسرائيلية ، سيقع جزء كبير من تغطيتها على كاهل الشعب ، لان المعونات الخارجية والقروض لن تغطي بأي حال من الاحوال المبلغ بكامله . واشار سابير آنذاك الى ان الجمهور الاسرائيلي سيتحمل اعباء الحرب ونفقات الدفاع المترتبة عنها على مدى أكثر من سنة . وانه بالتالي يتوجب على الهستدروت تفهم وضع البلاد الاقتصادي لدى تقريرها وتحديدها لسياستها المهنية . وان الجهود يجب ان تنصب نحو محاولة تسهيل اوضاع العائلات الفقيرة .

سير المناقشات

بعد تحديد القائم بأعمال سكرتير الهستدروت لمعالم سياسة الهستدروت القادمة في كافة المجالات ، وبعد كلمة كل من رئيسة الوزراء ووزير المالية شاركت مختلف الكتل في النقاش العام الذي تناول كافة المسائل المطروحة على جدول الاعمال ، بالاضافة الى اقتراحات تقدمت بها بعض الكتل لادراجها على جدول الاعمال، منها ما قبل وغالبيتها رفضت بأكثرية اصوات المعراخ وبعض الفئات الاخرى ، ومن جملة الاقتراحات التي رفضت كان ما تقدمت كتلة «راكاح» «وموكيد» «وميري» من ضرورة بحث الوضع السياسي العام ومناقشة المؤتمر لاتخاذ قرار يدعو الحكومة فيه للعمل على انجاح فرص تسوية النزاع العربي — الاسرائيلي والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . وقد اكتفى المؤتمر في هذا الاطار — بالتأكيد على بيان رئيسة الحكومة وتأييد الخط السياسي العام لها فيما يتعلق بالموضوع .

أما مطلب كتلة الفهود السود ببحث تقرير لجنة كاتس المتعلق بالعائلات التي تعيش في الضائقة فقد تقرر بحثه في اللجان المختصة .

ردود الفعل

كان الهجوم على سياسة الهستدروت شاملا لكافة التيارات المعارضة سواء من اليمين او اليسار مع اختلاف الدوافع والمنطلقات والحلول لكنه كان واضحا منذ البداية ، ان المعراخ بفضل الاغلبية المطلقة التي يتمتع فيها في المؤتمر نظر لتحالفه مع قائمة العامل المتدين قادر على اسقاط كافة التحفظات او مشاريع القرارات التي لا تتماثل مع خط قيادة الهستدروت وبالتالي قيادة التجمع العمالي الحاكم .

وقال مندوب راكاح بنيامين جونين منددا بسياسة الهستدروت المهنية المعادية للعمال والخاضعة لتوجيهات حزب العمل والمعراخ ان : « صورة الهستدروت امام العمال تظهر كمؤيدة للقوانين المعادية للعمال مثل قانون تجميد الاضرابات ، وقانون محاكم العمل القطرية ، واوامر التقييد الاجباري » . واضاف جونين : « ان الهستدروت أيدت دائما سياسة الحكومة الضرائبية والمتعلقة بالاجور » (الاشارة الى « صفقة الرزمة » حول الاجور) . واشار جونين الى رد الهستدروت على قرار الحكومة بالغاء المعونات المالية عن بعض المواد الاساسية فقال : « ... انه كان مخيبا للامال » .

وتقدمت راكاح بسلسلة من الاقتراحات مثل رفع الراتب او الاجر الاساسي بـ ٢٥ ٪ من أجل